

الحكومة المصرية تقرر مشروع موازنة 2016-2017 بنمو مستهدف 5-6%

الخبر

(رويتز):

قال وزير التخطيط المصري أشرف العربي إن مجلس الوزراء وافق يوم الأربعاء على مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2017 والتي تستهدف نموا اقتصاديا تتراوح نسبته بين خمسة وستة بالمائة مقارنة مع 4.4 بالمائة في 2015-2016.

وتعاني مصر التي تعتمد بكثافة على الواردات من شح العملة الصعبة منذ ثورة 2011 التي أدت إلى نزوح السياح والمستثمرين الأجانب وهما مصدران رئيسيان للنقد الأجنبي في البلاد. وخفضت مصر قيمة عملتها الجنيه هذا الشهر، ويقول خبراء اقتصاديون إن ذلك سيشجع الاستثمار الأجنبي لكنه يتضمن أيضا مخاطر برفع التضخم.

وتوقع العربي وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.3 تريليون جنيه (372 مليار دولار) في 2016-2017 وقال إن الحكومة ستحتاج لجذب استثمارات بقيمة 530 مليار جنيه (زيادة 16.5 بالمائة) لتحقيق هذا الهدف.

وقال وزير المالية عمرو الجارحي إن الموازنة الجديدة افترضت سعرا للنفط عند 40 دولارا للبرميل وسعر الدولار عند تسعة جنيها.

وذكر الجارحي في مؤتمر صحفي مع العربي أنه من المتوقع أن يصل العجز في الموازنة إلى 9.9 بالمائة. وأضاف أن العجز المتوقع هذا العام زاد إلى 11.5 بالمائة.

ومن المقرر أن تحيل الحكومة مشروع الموازنة الآن إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي والبرلمان لنيل الموافقة النهائية عليه.

وذكر العربي أن الحكومة تستهدف خفض معدل البطالة إلى 12 بالمائة. وبلغ معدل البطالة 12.8 بالمائة في ديسمبر.

وأضاف "لم نتخذ قرارا حتى هذه اللحظة" بخصوص اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

وقال وزير المالية الجديد إن الحكومة تتوقع جني إيرادات قدرها 627 مليار جنيه من بينها 434 مليار من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة التي لم يتم تطبيقها حتى الآن.

وأشار الجارحي إلى أن إجمالي الإيرادات في السنة المالية الحالية بلغ 520 مليار جنيه. وتخطط الحكومة لإنفاق 936 مليار جنيه في 2016-2017 مقارنة مع 829 مليارا في 2015-2016. وستنفق الحكومة 210 مليارات جنيه على الدعم في العام القادم و228 مليارا على الأجور.

وتعهد رئيس الوزراء شريف إسماعيل باتخاذ إجراءات صارمة لاستعادة النمو من خلال برنامج للحكومة يهدف إلى خفض العجز وحماية الفقراء مع تنامي الغضب بسبب تدهور الوضع الاقتصادي.

وقال إسماعيل إن تزايد عدد السكان (البالغ حاليا نحو 90 مليون نسمة) يضغط على الخدمات العامة بينما سبب غياب الاستقرار السياسي منذ انتفاضة 2011 أضرارا للنمو والاستثمار الأجنبي.

وتأجل تنفيذ إصلاحات صعبة من بينها ضريبة القيمة المضافة التي سينتج عنها زيادة إيرادات الحكومة إضافة إلى خطة طموحة لإلغاء دعم الطاقة المكلف بعد أن تم خفضه.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* إن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي، ويرجع النمو في العجز بالموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية مؤخرا. ولا تعكس مؤشرات الموازنة حتى الآن الرؤية الجديدة للتغييرات التي شهدتها حقائق المجموعة الوزارية لقصر الفترة الزمنية، إلا أننا نتوقع أن تشهد عملية التطبيق تحولات هيكلية تعكس تلك الرؤية.

* هناك ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط ما بين تنفيذ الموازنة وما بين مؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

* المنظومة الضريبية المصرية تحتاج إلى تعديلات جذرية وشاملة بدءا من تخطيط السياسات الضريبية ووضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وحتى وضع خطط ضريبية تخص القطاع غير الرسمي وتحصيل الضرائب على المهنيين، وهذا يستلزم التكامل مع خطط موازية لإصلاح منظومة "الكاش" الذي يتعامل به المجتمع المصري وتدعيم نظام للفواتير يحد من المبيعات خارج المنظومة، مع تهيئة الأجهزة الإدارية الخاصة بالضرائب للإصلاحات بالتزامن مع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة وبالأخص ضريبة القيمة المضافة حيث تطبق حاليا ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 162 دولة وتشكل مصدرا أساسيا للإيرادات الضريبية خلافا للمنظومة الضريبية المستخدمة في مصر حاليا.

* بخصوص تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فإنه في ضوء التجارب العالمية وطبيعة الاقتصاد المصري فهناك ضرورة لمنح فترة سماح لا تقل عن 3 شهور قبل تطبيق هذا النظام في حالة إقراره لمنح فترة زمنية كافية للقيام بالأعمال التحضيرية لتطبيق الضريبة من الناحية العملية وبشكل سليم، مثل تدريب الموظفين، وتحديد المعاملة الضريبية للتوريدات، وتعديل نظام المحاسبة ونظام إصدار الفواتير وما إلى ذلك من الالتزامات الضريبية. كما تسمح هذه الفترة أيضا لمصلحة الضرائب بالاستعداد لتطبيق الضريبة بشكل مناسب وتفادي تطبيق النظام بشكل غير فعال ونشوء منازعات مع الخاضعين للضريبة مما يشكل عبئا إداريا مكلفا على مصلحة الضرائب، ويضعف ثقة الخاضعين للضريبة في النظام الضريبي ويؤثر سلبا على مستويات الالتزام الضريبي.

* يتأثر الكثير من بنود الموازنة العامة للدولة بتغيرات التضخم المحلي مما يستلزم إعادة النظر في آليات التعامل معه وتفعيل سياسات استهداف التضخم بصورة أكثر وضوحا مع أهمية قيام الحكومة في إطار ذلك بإعداد دراسة متكاملة عن مدى تأثير بنود الموازنة العامة المختلفة بالتضخم والآليات المطلوبة للتعامل مع ذلك في إطار خطة متكاملة تشمل أيضا مراجعة بنود الإنفاق والدعم.

* إن الموازنة يجب أن تتضمن البدء في إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمواطنين مما سيحسن قدرة الدولة ليس فقط على ضبط مستحقي الدعم ولكن أيضا على رفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري. وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات النورين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي، ومن خلال برنامج قاعدة بيانات المواطنين يمكن إلكترونيا ودون الحاجة للتدخل البشري تحديد مستحقي الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية والوصول إلى الأسر الأشد فقرا في المجتمع. كما ستجري فور إتمام قاعدة بيانات المواطنين مراجعة ليس فقط للدعم التموييني ولكن لكل دعم آخر يمكن أن يكونوا حاصلين عليه أو مؤهلين أو متقدمين للحصول عليه مع الربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي الأخرى.

* نوضح أن الأوضاع الاقتصادية لمصر وما تشكله من تحديات يتطلب من الحكومة الحالية أسلوبا غير تقليدي وإرادة سياسية حقيقية للتغيير، وإصلاح المنظومة التي تحكم الاستثمار في مصر لتحقيق النمو وخفض البطالة، إلا أنه غاب عن بيان الحكومة الكثير من التفاصيل في الشأن الاقتصادي، إذ اكتفى بذكر الخطوط العريضة لمستهدفات الحكومة في المدى المتوسط، كما لم يتضمن البيان توقيتات بعض خطوات الإصلاح المالي كضريبة القيمة المضافة، وأيضا خطة الحكومة المستقبلية بالنسبة لدعم الطاقة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.